الخـــاتمـــــة

# الخـاتمـــــة

لقد تبين لنا من خلال شقي هذه الدراسة، النظري والعملي، أن اللجوء للتحكيم كوسيلة تسوية بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قد يتم إما وفقا لأحكام الفرع الأول من الجزء الخامس عشر منها أو طبقا لأحكام الفرع الثاني من ذات الجزء، غير أن اللجوء إليه وفقا لأحكام الفرع الأخير يقتضي استنفاذ أحكام الفرع الأول، وينتج عن هذه المفارقة نتيجة هامة مفادها أن اللجوء للتحكيم وفقا للفرع الأول يقتضي خضوع محكمة التحكيم من حيث نطاق اختصاصها الشخصي، الموضوعي وقواعد عملها للاتفاق الذي قررها كوسيلة تسوية، في حين أن ولوج باب التحكيم وفقا للفرع الثاني يعني خضوع محكمة التحكيم، في هذه الجوانب الثلاثة، لاتفاقية مونتي قوباي. وبالرجوع إليها يظهر أن التحكيم يخضع لنوعين من القواعد، قواعد عامة يشترك فيها التحكيم مع باقي وسائل التسوية الإلزامية، ورد بيانها بالفرع الثاني من الجزء الخامس عشر من الاتفاقية وقواعد خاصة تم تحديدها بالمرفقين السابع والثامن منها. وباستقراء هذين الصنفين من القواعد يمكن الوصول للنتائج التالية:

- إن محاكم التحكيم، في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تتمتع بنطاق اختصاص شخصي يقع وسطا بين الولاية الشخصية للمحكمتين الدائمتين، إذ إن كانت محاكم التحكيم تتفق مع محكمة العدل

الدولية من حيث حق الدول كاملة السيادة في ولوج بابها، إلا أنها تمتاز بمجال أوسع يمتد للمنظمات الدولية الحكومية والدول ناقصة السيادة متى كانت طرفا في الاتفاقية، بل وحتى الدول غير الأطراف في الاتفاقية متى أحال اتفاق دولي ذي صلة بأغراض الاتفاقية أمر فض المنازعات المتعلقة بتفسيره وتطبيقه على التحكيم كوسيلة تسوية ملزمة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٨٨ ونظيرتها بالمادة ٢٩١، غير أن هذا المجال لا يمتد لأشخاص القانون الخاص مثلما هو الشأن بالنسبة للمحكمة الدولية لقانون البحار ممثلة في غرفة منازعات أعماق البحار. وعليه فإن كانت الولاية الشخصية لمحاكم التحكيم وسطا بين ولايتي المحكمتين الدائمتين إلا أنها أوسع مجالا من اختصاص محاكم التحكيم التقليدي.

- إن التعبير عن قبول ولاية محاكم التحكيم، في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يتم بشكل صريح في صورة شرط تحكيم أو اتفاق تحكيم طبقا للفرع الأول من الجزء الخامس عشر، أما إن تم اللجوء للتحكيم بوصفه وسيلة تسوية ملزمة، فإن الاتفاقية قد أبقت على هذه الآلية في الفقرة الرابعة من المادة ٢٨٧، واستحدثت نظام تعبير صريح آخر يتجسد في صورة إصدار إعلان طبقا للفقرة الأولى من نفس المادة مقررة مبدأ الأثر الرجعي للإعلانات ومبينة أن الإشعار بإلغاء الإعلان لا ينتج أثره إلا بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وحرصا من الاتفاقية على تجسيد فكرتي التسوية الإلزامية والحل السلمي لكل المنازعات الدولية فقد جعلت من التحكيم

–العام- كوسيلة تسوية ملزمة الوسيلة المفترضة في حالة عدم وجود أي إعلان يغطي النزاع القائم أو اختلاف طرفي النزاع حول وسيلة تسويته. وهي خاصية من شأنها أن تدعم تفضيل الدول أطراف الاتفاقية للتحكيم كوسيلة تسوية خاصة بالنظر إلى أن ١٢١ دولة من ضمن ١٥٧ دولة طرف في الاتفاقية قد ارتضت ضمنا التحكيم كوسيلة تسوية ملزمة. وتزداد هذه الأهمية أثرا، بالنظر إلى التوجه الجديد للدول في الاتفاقات الدولية المرتبطة بأغراض اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كالاتفاق المتعلق بتنفيذ الاتفاقية بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال لسنة ١٩٩٥واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لسنة٢٠٠١ اللتان تحيلان، فيما يخص تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق وتفسير أحكامهما، للجزء الخامس عشر من اتفاقية مونتي قوباي وهو ما يؤدي إلى توسيع نطاق الاختصاص الشخصي والموضوعي لمحاكم التحكيم بمنحها سلطة الفصل في منازعات قد تنشأ بين دول ليست أطرافا في اتفاقية مونتي وقوباي وسلطة تفسير وتطبيق اتفاقيات أخرى غير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

- إن سلطة محاكم التحكيم في الفصل في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تأخذ منحين، يتعلق أولهما بسلطتها في الفصل في قضايا موضوعية، غير أن هذه السلطة ليست مطلقة، إذ أن اختصاص محاكم التحكيم لا يمتد للمنازعات المتعلقة بأعماق البحار التي تختص بها حصريا غرفة منازعات أعماق البحار،

كما أن اختصاصها مقيد بأحكام الفقرتين الثانية و الثالثة من المادة ٢٩٧ بالنسبة للمنازعات التي تخضع للتوفيق الإلزامي، وكذا السلطة الممنوحة للدول في التحفظ على التحكيم طبقا للمادة ٢٩٨ من الاتفاقية. وبخصوص هذه الأخيرة، فإنه وإن تبين من خلال التحفظات الواردة على التحكيم، وعلى قلتها، أن أكثرها تعلق بمنازعات تعيين الحدود للدول المتقابلة أو المتلاصقة، إلا أن الواقع العملي - ولحد الساعة - قد أثبت أن أغلب المنازعات المحالة على التحكيم تعلقت بهذا الموضوع فمن بين القضايا الخمسة المعروضة على التحكيم، كوسيلة تسوية ملزمة، تعلقت ثلاث منها بتعيين الحدود البحرية بين دول متقابلة أو متجاورة الساحل.

أما المنحى الثاني لاختصاص محاكم التحكيم فيتعلق بسلطتها في الفصل في قضايا الإفراج السريع عن السفن وطاقمها وقضايا التدابير التحفظية، والتي إن أثبت الواقع العملي ندرة إحالتها على التحكيم، لطبيعتها الخاصة التي تقتضي سرعة الإحالة وسرعة الفصل، إلا أنه برهن عن مدى التكامل الموجود بين آليات التسوية، خاصة بين المحكمة الدولية لقانون البحار ومحاكم التحكيم.

- إن محاكم التحكيم وهي تباشر اختصاصها بالفصل في النزاعات المعروضة عليها تطبق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقواعد القانون الدولي، كما لها سلطة تطبيق قواعد العدل والإنصاف متى طلب منها أطراف النزاع ذلك، وتخضع من حيث قواعد سيرها وإجراءاتها لإرادة أطراف النزاع.

- إن التحكيم الخاص، إن كان يتفق مع التحكيم العام، في كل القواعد السابقة، إلا أنه يتميز عنه من حيث أن نطاق اختصاصه الموضوعي لا يمتد إلا للمنازعات المتعلقة بمصائد الأسماك، حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، البحث العلمي البحري و الملاحة بما في ذلك التلوث من السفن وعن طريق الإغراق، كما أنهما يختلفان من حيث طريقة إعداد قائمة المحكمين وتشكيل المحكمة، ليكون بذلك التحكيم الخاص وسيلة تسوية قضائية تعتمد في حل نزاعاتها على خبراء مختصين في ميادين محددة. وهو ما يشكل في الواقع ثورة على المستوى الدولي من خلال إسناد خبراء تقنيين مهمة الفصل في منازعات إن احتوت على جوانب تقنية إلا أنها منازعات قانونية بالدرجة الأولى. وقد يكون للحكم الصادر في قضية استصلاح سنغفورة لأراض بمضيق جوهر وحوله أثر في تشجيع الدول على اللجوء للتحكيم الخاص كقاضي موضوع أو على الأقل من باب طلب التوصية كميزة خصت بها الاتفاقية التحكيم الخاص عن باقي وسائل التسوية.

- إن إقرار التحكيم كوسيلة تسوية مفترضة، وفقا للفقرتين الثالثة والخامسة من المادة ٢٨٧، قد أثبت نجاعته كوسيلة تسوية للمنازعات المتعلقة بقانون البحار لسببين أساسيين، فهو من جهة وسيلة تصدي للمنازعات المحتملة التعليق لعدم اتفاق أطراف النزاع حول وسيلة تسويتها. ومن جهة ثانية فإن الظاهر عمليا أن التحكيم ووفقا لهذه الخاصية قد ساهم في حل نزاعات ظلت عالقة لعهود من الزمن.

- لقد عرف التحكيم، ومقارنة بالمحكمتين الدائمتين، تنوعا أكبر من حيث طبيعة القضايا المحالة عليه وإن كان قد وجه للأحكام الصادرة عن محاكمه بعض الانتقادات، إلا أن ذلك شأن أحكام المحكمتين الدائمتين أيضا، ثم أن ذلك لن ينفي مناقشة محاكم التحكيم لنقاط ومسائل قانونية هامة، سواءا عن

طريق تطبيق سوابق قضائية و تحكيمية للمحكمة الدائمة للعدل الدولي أو محكمة العدل الدولية أو محاكم التحكيم أو عن طريق تفسير المحكمة ذاتها لنصوص الاتفاقية ويبدو ذلك من خلال:

- تعرض محاكم التحكيم في مختلف أحكامها لبيان موقفها من بعض المبادئ والمسائل القانونية ذات الصلة بتعيين الحدود البحرية، منها مبدأ التوارث الدولي، الحيازة، مبدأ الجوار، مبدأ الوحدة الجغرافية و الاتساق الطبيعي، فكرة رجوع الحق، السيطرة الفعلية (*effectivité*)ومظاهر ممارسة السيادة، أهمية طبيعة الجزر ووضعها في تعيين الحدود، تأثير العوامل الجغرافية في تحديد الحدود خاصة شكل الساحل نجاعة العدالة التصحيحية القائمة على أساس (خط الوسط/ الظروف الخاصة)، كطريقة عادلة، في تعيين الحدود بين الدول المتقابلة أو المتجاورة الساحل. وبذلك تكون محاكم التحكيم قد خطت خطوة هامة من حيث تحييث وتسبيب الأحكام الصادرة عنها ولم تعد أحكام محكم صديق، كما أنها اتسمت بالدقة التقنية عند تعيين الحدود.

- تجسيد محكمة التحكيم للتطبيق الفعلي للمادة ٢٨٠ من اتفاقية مونتي قوباي في النزاع المتعلق باستصلاح أراض بمضيق جوهر وحوله. ومحاولة تفسيرها بعض مواد الاتفاقية منها المادة ٢٨١ في قضية سمك التون الأزرق الزعانف حين قررت أن أطراف النزاع قد استبعدوا اللجوء لوسائل التسوية الإلزامية الواردة بالفرع الثاني من الجزء ١٥ من خلال اشتراطهم الإجماع للجوء لوسائل التسوية الملزمة الواردة باتفاق حفظ وإدارة سمك التون الأزرق الزعانف لسنة ١٩٩٣. كما سعت محكمة التحكيم إلى تفسير نصوص المواد ٧٤، ٨٣ و ٢٨٣ في قضية تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين برباد وترينتيتي توباقو مقررة أن الالتزام بالتشاور الوارد بالمادة ٢٨٣ مستغرق في المفاوضات المنصوص عنها بالمادتين ٧٤ و٨٣ ومن ثم ففي منازعات تعيين الحدود بين الدول المتقابلة أو المتجاورة لا حاجة للتشاور بعد فشل المفاوضات. وفي قضية مصنع الأوكسيد المختلط فإن محكمة التحكيم إن لم تمكن من الفصل في موضوعها بسبب سحب الدعوى، إلا أنها سعت لتفسير نصي المادتين ٢٨٢ و٢٩٠ من الاتفاقية، مبينة، في تفسيرها للمادة ٢٨٢، أنه إن ثبت اختصاص محكمة العدل الأوربية بنظر النزاع فإنها ستقضي بعدم اختصاصها لكونها الوسيلة الملزمة التي اتفق عليها أطراف النزاع بموجب اتفاق إقليمي. وبشأن المادة ٢٩٠ فإن محكمة التحكيم قد بينت، عند تعرضها للتدابير التكميلية التي التمستها ايرلندا، أن شرطي الضرر غير القابل للإصلاح والاستعجال ضروريان لتقرير التدابير المطلوبة وإن كان نص المادة ٢٩٠ لا يشير إليهما صراحة. وأن

محاكم التحكيم بسعيها لتفسير هذه المواد، خاصة المادتين ٢٨١ و٢٨٢ قد سلطت الضوء على مسائل قانونية هامة كالعلاقة بين الاتفاقات الدولية في إطار نظام قانوني واحد وفي إطار أنظمة قانونية مختلفة، وهو ما من شأنه أن يساهم في تطوير قواعد القانون الدولي، بالنظر إلى أن الأستاذ "شويبل" قد دعى الدول الأطراف، بعد فصله في قضية سمك التون الأزرق الزعانف، إلى تجنب تضمين اتفاقاتها المرتبطة بأغراض اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أحكاما تستبعد تطبيق الفرع الثاني من الجزء الخامس عشر، كما أن مجموعة العمل التابعة للجنة القانون الدولي للأمم المتحدة قد دعت إلى ضرورة إعادة النظر في النصوص المتعلقة بتنفيذ وتفسير الاتفاقات الدولية الواردة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ وضرورة تطويرها لتتماشى مع ظاهرة تشعب القانون الدولي قصد تحقيق الانسجام بين أحكامه.

- إن هذه الدراسة قد كشفت أن المنحى الذي اتخذته محاكم التحكيم في تفسير بعض مواد الاتفاقية قد يختلف أحيانا مع ذاك المقرر من قبل المحكمة الدولية لقانون البحار، كما هو الوضع بالنسبة لتفسير الهيئتين لنص المادة ٢٨٢ في قضية مصنع الأوكسيد المختلط. ويرجع ذلك أساسا للسلطة الممنوحة لكل من الهيئتين في تقدير مدى الاختصاص، ففي حين يطلب من المحكمة الدولية لقانون البحار تقدير مدى اختصاص محكمة التحكيم مبدئيا بنظر النزاع (الاختصاص المحتمل)، يتعين على محكمة التحكيم، وخلافا لذلك، أن تقرر مدى

اختصاصها بصفة قطعية، لذلك قيل أن الشك يفسر في الهيئة الأولى (المحكمة الدولية لقانون البحار) لصالح المدعي، فيما يفسر أمام محاكم التحكيم لصالح المدعى عليه. وكان ينتظر في قضية مصنع الأوكسيد المختلط أن تؤكد محكمة التحكيم ذلك أو تنفيه، بيد أن سحب ايرلندا لدعواها كان حاجزا أمام ذلك.

- إن الدراسة النظرية و العملية للتحكيم كوسيلة تسوية في اتفاقية مونتي قوباي قد أكدت ملاءمته لفض المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية، خاصة من خلال تقبله كوسيلة تسوية ملزمة من قبل غالبية الدول إما صراحة أو ضمنا ومساهمته، بهذه الصفة، في حل نزاعات هامة، ظلت عالقة لعهود من الزمن وربما كان ذاك هو مصيرها، لولا إقرار الاتفاقية التحكيم كوسيلة تسوية مفترضة. وعلى الرغم من ذلك فإنه يخشى على التحكيم من مزاحمة المحكمة الدولية لقانون البحار مستقبلا، لاقتباسها بعض أحكامه في نظم الغرف الخاصة والمخصصة وكون التقاضي أمامها أقل تكلفة، ومن ثم وجب التفكير، مثلما انتهت إليه، المحكمة الدائمة للتحكيم، في إنشاء صندوق مساعدة للدول التي تختار التحكيم كوسيلة تسوية.

قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## I- باللّغة العربية:

### أ- الكتب:


١. إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي (دراسة في النظرية العامة والعلاقات الدولية)، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٤.

٢. إبراهيم درويش، القانون الدستوري (النظرية العامة)، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الإدارية، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٤.

٤. أحمد وافي و بوبكر إدريس، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور ١٩٨٩، د.م.ج، الجزائر، ١٩٩١.

٥. أحمد محيو، ترجمة: فائز أنجق وبيوض خالد، المنازعات الإدارية، د.م.ج، الجزائر، ١٩٩٤.

٦. أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، الجزء الأول، الطبعة الثانية، د.م.ج.، الجزائر، ١٩٩٤.

٧. ــــــــــــــــــــ، آليات تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، د. م.ج، الجزائر، ٢٠٠٣.

٨. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، الطبعة الأولى، دار

النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق و الحريات، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٠. إسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية،دار الفكر العربي، ١٩٧٩.

١١. إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، الطبعة الثانية، د.م.ج، الجزائر، ١٩٩٠.

١٢. السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٠.

١٣. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان (مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية)، الطبعة الثالثة،منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

١٤. الطاهر بن خرف الله، محاضرات في الحريات العامة وحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، مطبعة الكاهنة، الجزائر، ٢٠٠٢.

١٥. الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، د.م.ج، الجزائر، ١٩٩٩.

١٦. ب. رولان وب. تاقيرينيه، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (نصوص ومقتطفات)، الطبعة الأولى، منشورات عويدات،بيروت، ١٩٩٦.

١٧. جان مينو، ترجمة: بهيج شعبان، الجماعات الضاغطة، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت/ باريس، ١٩٨٠.

١٨. جورج مورنج، ترجمة: وجيه البهيني، الحريات العامة، الطبعة الأولى، منشوريات عويدات، بيروت، ١٩٨٩.

١٩. جورج فريدمان وبييار نافيل، (رسالة في سوسيولوجيا العمل)، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت/ باريس، تقديم: جان رينه ترينتون، د.م.ج، الجزائر، ١٩٨٥.

٢٠. جمال البنا، الحرية النقابية، الجزء الثالث، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، (دون سنة طبع).

٢١. ــــــــــــــ، الإسلام والحركة النقابية، الطبعة الثانية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ١٩٩١.

٢٢. جلال مصطفى القريشي، شرح قانون العمل الجزائري، الجزء الأول، د.م.ج، الجزائر، ١٩٨٤.

٢٣. جيرارد كورنو، ترجمة: منصور القاضي، معجم المصطلحات القانونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، ١٩٩٨.

٢٤. حسن ملحم، محاضرات في نظرية الحريات العامة، د.م.ج.، الجزائر، (دون سنة طبع).

٢٥. حسن البرنلاوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٢٦. حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

٢٧. ديفيد سيكنجس، ترجمة: حسن أبشر الطيب، كيف تنظم مؤتمرات و اجتماعات فعالة؟، السعودية، ١٩٩٥.

٢٨. رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧.

٢٩. سعيد طربيت، سلطة المستخدم في تشريع العمال تأديبيا، د.م.ج.، الجزائر، ٢٠٠١.

٣٠. سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، الطبعة الرابعة، ١٩٦١.

٣١. صلاح الدين فوزي، المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

٣٢. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي (النظرية العامة)، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤.

٣٣. صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان (دراسة في إطار هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المتخصصة والممارسات الدولية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

٣٤. طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

٣٥. عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، (دون سنة طبع).

٣٦. ــــــــــــــــــــــــــــــ، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية/ مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٩١.

٣٧. عبد الواحد كرم، قانون العمل في التشريع الأردني، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.

٣٨. عبد الودود يحي، نظرية الحق، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤.

٣٩. عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٤٠. عبد الحميد متولي، الحريات العامة (نظرات في تطورها و ضماناتها ومستقبلها)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥.

٤١. عبد المنعم فرج، أصول القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

٤٢. عبد الحكيم حسن العيلي، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، دار الفكر العربي، ١٩٨٣.

٤٣. عبد المنعم محفوظ، علاقة الفرد بالسلطة (الحريات العامة وضمانات ممارستها)، المجلد الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، (دون سنة طبع).

٤٤. عبد الناصر جابي، )الجزائر تتحرك)، دراسة سوسيولوجية للإضرابات العمالية في الجزائر، دار الحكمة، الجزائر، ١٩٩٥.

٤٥. عبد القادر القهوبي، المعاهدات الدولية أمام القاضي الجنائي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (دون سنة طبع).

٤٦. عبد الفتاح مراد، قانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابق له، شركة البهاء للبرمجيات، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٤٧. عصام أنور سليم، قانون العمل، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٤٨. عصام محمد أحمد زناتي، حماية حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

٤٩. عطية حسن أفندي عطية، مجلس الأمن و أزمة الشرق الأوسط (دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

٥٠. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.

٥١. علي الحمادي، فن إدارة الاجتماعات، الطبعة الأولى، سلسلة مهارات إدارية، مركز التفكير الإبداعي، دار النشر للثقافة والإعلام، الجزائر، ١٩٩٩.

٥٢. عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، د. م. ج.، الجزائر، ١٩٩٥.

٥٣. غضبان مبروك، المجتمع الدولي، الأصول والتطور والأشخاص، القسم الثاني، د.م.ج.، الجزائر، ١٩٩٤.

٥٤. فاروق حميدشي، الجماعات الضاغطة، د.م.ج.، الجزائر، ١٩٩٨.

٥٥. فاطمة محمد الرزاز، إستقرار علاقات العمل في ظل قانون العمل الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٦. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٥٧. محمد عصفور، في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي، الطبعة الأولى، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦١.

٥٨. محمد نجيب توفيق و عبد الله محمد بازرعة، العلاقات الصناعية في الشركات والمؤسسات العامة، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦.

٥٩. محمود طلعت الغنيمي، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام (قانون الأمم)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.

٦٠. محمود جمال الدين زكي، قانون العمل، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

٦١. محمود جلال حمزة، المسؤولية الناشئة عن الأشياء غير الحية في القانون المدني الجزائري، د. م.ج.، ١٩٨٨.

٦٢. محمد محمد بدران، مضمون فكرة النظام العام ودورها في مجال الضبط الإداري (دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

٦٣. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٢.

٦٤. محسن العبودي، مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان (دراسة تحليلية في الفقه والقضاء المصري والفرنسي)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

٦٥. محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٦٦. محمد الشافعي أبو راس، نظم الحكم المعاصرة (دراسة مقارنة في أصول النظم السياسية)، الجزء الأول، عالم الكتب، القاهرة، (دون سنة طبع)

٦٧. محمد أنس قاسم، مذكرات في الوظيفة العمومية، د.م.ج.، (دون سنة طبع).

٦٨. محمد أرزقي نسيب، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الأمة للطباعة، الجزائر، ١٩٩٨.

٦٩. محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ١٩٩٩.

٧٠. مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، منشأة المعارف، القاهرة، (دون سنة طبع).

٧١. مفيد شهاب، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٩٣.

٧٢. منير مرسي، الحركة العمالية والنقابات العمالية، منظومة وحدة العلاقات الصناعية، السداسي الأول، (دون سنة طبع).

٧٣. موريس نخلة، الحريات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٩٩.

٧٤. ميشال مياي، دولة القانون (مقدمة في نقد القانون الدستوري)، الطبعة الثانية، د.م.ج.، الجزائر، (دون سنة طبع).

٧٥. ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠.

٧٦. وائل أحمد علام، الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

٧٧. وجدي ثابت غبريال، دستورية حقوق الإنسان، مطبعة خطاب، ١٩٩٣.

٧٨. يحي الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩.

**ب- الرسائل والأطروحات:**

١. أفكار عبد الرزاق عبد السميع، حرية الاجتماع (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٢. سعيد علي حسن الجدار، (دور القاضي الوطني في تطبيق وتفسير قواعد القانون الدولي العام)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.

٣. عبد الباسط محمد محمد عبد المحسن، الإضراب في قانون العمل (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٤. عبد الله حنفي عبد العزيز خليفة، دور النقابات في الحياة الدستورية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، ١٩٩٧.

٥. علي عاشور الفار، دور الأمم المتحدة في الرقابة على حقوق الانسان (دراسة في النظرية والتطبيق)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ١٩٩٢- ١٩٩٣.

٦. محمد بكر القباني، نظرية المؤسسة العامة في القانون الإداري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٢.

٧. منصور محمد أحمد محمد، الحرية النقابية للموظف العام، (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

٨. إبراهيمي رمضان، نزاعات العمل في الجزائر (دراسة أثر النزاع العمالي الباطني في مؤسسة صناعية جزائرية- دراسة حالة: وحدة الإضاءة بالرويبة)، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ١٩٨٨.

٩. إبراهيم محمد أبو شرار، تنظيم عقود العمل الجماعية، رسالة ماجستير، معهد الحقوق، جامعة الجزائر، ١٩٩٠.

١٠. بلاح فاطمة، منظمة العمل العربية، رسالة ماجستير، معهد الحقوق، جامعة الجزائر، ١٩٩٥.

١١. حسين بورادة، الإصلاحات السياسية في الجزائر (١٩٨٨- ١٩٩٢)، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، الجزائر، ١٩٩٣.

١٢. رقام ليندة، التسيير بالمشاركة وصراعات العمل من وجهة نظر عينية من مسيري عمال مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، ١٩٩٩.

١٣. روسلي محمد، الإعلام في التنظيم النقابي (القواعد التنظيمية والضغوط الخارجية)، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ١٩٨٨.

١٤. سكينة عزوز، عملية الموازنة بين أعمال الضبط الاداري والحريات العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ١٩٩٠.

١٥. عقيلة صيف الله، التنظيم السياسي الإداري في الجزائر ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٥.

١٦. عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في الجزائر (١٩٨٩- ١٩٩٢)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

١٧. كريم بوزولة، الحركات الدينية و مقومات المجتمع المعاصر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ١٩٩٤.

١٨. كمال شيخي، أجهزة المؤسسات العمومية الاقتصادية في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ١٩٩٤.

١٩. محمد بن جديدي، قرارات المنظمات الدولية ومدى فعاليتها، رسالة ماجستير، معهد الحقوق، جامعة الجزائر، ١٩٩٣.

٢٠. محمد حافظ عبد الحفيظ سليمان، حرية الرأي و التعبير، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، القاهرة، ١٩٩٣.

**ج- المقالات:**

١. إبراهيم جدوي الشيخ، (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد: ٣٨، سنة ١٩٨٢.

٢. أحمد محيو، (هوامش حول منظمة العمل الدولية)، حولية العمل الجزائرية، العدد: ٠٨ و ٠٩، سنة ١٩٦٩.

٣. أحمد عكاش، (الاستقلالية والديمقراطية)، المجلة الجزائرية للعمل، العدد: ٢٠، سنة ١٩٨٩.

٤. أحمد يوسف القرعي، تقديم: عبد الرحمان الصالحي، (الحركة النقابية الإفريقية والدور النقابي المصري "١٩٦٠- ١٩٩٠")، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أوت ٢٠٠٠، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠.

٥. أيمن إبراهيم الدسوقي، (المجتمع المدني في الجزائر، الحجرة – الحصار- الفتنة)، مجلة المستقبل العربي، دراسات الوحدة العربية، العدد: ٢٥٩، سبتمبر ٢٠٠٠.

٦. إيهاب شبلي، (الوحدة النقابية الإفريقية)، مجلة العمل العربية، مكتب العمل العربي، العدد:٠٥، سنة ١٩٨٧.

٧. بن مالك بشير، (مساهمة المجلس الدستوري في حماية مبدأ المساواة أمام القانون في الجزائر)، مجلة إدارة، المجلد: ١١، العدد: ٢١، سنة ١٩٩٧.

٨. جلال مصطفى القريشي، )الحركة النقابية والقانون النقابي)، القسم الأول، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، العدد: الثاني، جوان ١٩٨٨،

٩. جلال مصطفى القريشي، (تطور الحركة النقابية في الجزائر)، مجلة العلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد: ٠٢، جوان ١٩٨٨.

١٠. حسن السعيد، (الحركة النقابية الجزائرية أثناء ثورة التحرير (١٩٥٦- ١٩٦٢) من خلال الصحافة العمالية)، مجلة المرشد، العدد: ٠٢، ١٩٨٦.

١١. سري صيام، (استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاء)، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد: ٣٨، العدد: ٠١- ٠٢ و ٠٣، القاهرة، سنة ١٩٩٦.

١٢. طه طيار، (المجلس الدستوري الجزائري –تقديم و حوصلة لتجربة قصيرة- )، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد: ٠٢، سنة ١٩٩٦.

١٣. عبد الودود يحي، (معالم النظام القانوني للنقابات في المغرب)، مجلة القانون والاقتصاد للبحث في الشؤون القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة ٣٤، مطبعة جامعة القاهرة، سنة ١٩٦٤.

١٤. عبد الناصر جابي، مساهمة في سوسيولوجيا النخبة النقابية الجزائرية (حالة قيادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين)، مجلة نقد، العدد: ٠٦، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، مارس ١٩٩٤.

١٥. عزت حجازي، (المجتمع المدني)، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد: ٣٢، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٥.

١٦. عزت سعد السيد، (اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب)، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، المجلد: ٤٣، القاهرة، سنة ١٩٨٧.

١٧. علي سالم إبراهيم، تقديم كتاب:"د/ سعاد الشرقاوي،_(الأحزاب السياسية وجماعات الضغط)، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠.

١٨. عمار رزيق، (نشر الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في النظام القانوني الجزائري)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: ١٣، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان ٢٠٠٠.

١٩. ــــــــــــــــــ، (انضمام الجزائر إلى اتفاقيتي حقوق الإنسان لسنة ١٩٦٦)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، منشورات جامعة باتنة، العدد: ٠٥، جوان ١٩٩٦.

٢٠. عمار عوابدي، (الجوانب القانونية لفكرة البوليس الإداري)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، المجلد: ٢٥، العدد: ٠٤، ديسمبر ١٩٨٧.

٢١. عيسى بوزغيدة، (النقابية)، مجلة المرشد، العدد: ١٣، سنة ١٩٩١.

٢٢. غازي ناصف مكي،(الحرية النقابية)، مجلة المرشد، العدد: ١٢، ١٩٨٩.

٢٣. فرحاتي عمر،(النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، سنة ١٩٩٥.

٢٤. قاسم العيد عبد القادر، (دور القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية)، مجلة إدارة، المجلد: ١٠، العدد: ٠١، سنة ٢٠٠٠.

٢٥. قشي الخير، (تطبيق القانون الدولي الاتفاقي في الجزائر)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، منشورات جامعة باتنة، العدد: ٠٤، جوان ١٩٩٥.

٢٦. ــــــــــــــ، (مساهمة البرلمان الجزائري في إبرام المعاهدات الدولية)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، منشورات جامعة باتنة، العدد: ٠٥، جوان ١٩٩٦.

٢٧. ليلى بوطمين، التكوين النقابي في مواجهة التحديات الراهنة- حالة الفرع النقابي لمؤسسة سيدار، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد: ٠٥، سبتمبر ١٩٩٩.

٢٨. ماهر أحمد زكي، (المفاوضات الجماعية وحق الإضراب)، مجلة العمل والتنمية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر/ مكتب العمل العربي، مطبعة الرهان الرياضي، الجزائر، سنة ١٩٩٠.

٢٩. محمد كحولة، (المراقبة الدستورية في إطار عمل المجلس الدستوري)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، العدد: ٠٣، الجزائر، سبتمبر ١٩٩٠.

٣٠. محمد الميلي، (الجزائر.. إلى أين؟)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: ٢٧١، سبتمبر ٢٠٠١.

٣١. (فنيات تنشيط الاجتماع)، مجلة المرشد، العدد الثاني، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، الجزائر، سنة ١٩٨٦.

٣٢. مجلة المرشد، العدد الأول، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، الجزائر، سنة ١٩٨٦.

٣٣. (الجهاز التقتيشي للعمل)، مجلة المرشد، العدد: ٠٧، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، الجزائر، سنة ١٩٨٨.

**د- الندوات والمحاضرات:**

١. أحمد عبيد، (على درب نضال العمال الجزائريين لتحقيق الإستقلال النقابي إبان الوجود الإستعماري)، دراسات نقابية، الأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، قسم الثقافة والتكوين النقابي، المعهد الوطني للدراسات والبحوث الثقافية (محمد درارني)، الجزائر، ١٩٨٦.

٢. جيلالي بغدادي، الاجتهاد القضائي (محاضرة ألقيت في الندوة الثانية للقضاء)، الجزائر، فبراير ١٩٩١.

٣. عبد الهادي نصيف، (الحركة النقابية العربية)، محاضرات الدورة التثقيفية في مجال التكوين النقابي للعمال الصوماليين، بغداد من ٠١ وإلى ١٩٨٩/٠٤/٣٠، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، (دون سنة طبع).

٤. كمال رزاق باره، (تقديم المرصد الوطني لحقوق الإنسان: مؤسسة وطنية جزائرية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها)، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص.٠٩- ١٠.

٥. محمد زكي أبو عمر، (نظرة عامة حول الجزاءات المترتبة على خرق حقوق الإنسان)، النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بحوث ومناقشات الندوة العربية السادسة عمان، مارس، أفريل ١٩٨٩، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٢.

٦. نيفين عبد المنعم مسعد، (العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر)، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الخامسة، القاهرة، ١٩- ٢١ نوفمبر ١٩٩٣، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.

٧. يوسف إلياس، (المساواة الجماعية)، محاضرات الدورة التثقيفية في مجال التكوين النقابي للعمال الصوماليين، بغداد، ١٩٨٩.

٨. (حقوق الإنسان في الاتفاقيات والقرارات الدولية الصادرة في ظل الأمم المتحدة)، موسوعة حقوق الإنسان، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريعي، المجلد الأول، القاهرة، ١٩٧٠.

٩. العدالة والمواطن، (الندوة الثانية للقضاء)، وزارة العدل، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجزائر، فيبراير ١٩٩١.

١٠. (القضاء والمتطلبات الاجتماعية)، (الندوة الثانية للقضاة)، وزارة العدل، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيةّ، الجزائر، فبراير ١٩٩١.

١١. (الأحكام المتعلقة بعمل النساء في التشريعات العربية)، الفصل الخامس، النقابات، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥.

١٢. الملتقى الفكري الثاني للمنظمة العربية لحقوق الإنسان: (حرية التعبير عن الرأي و حق المشاركة السياسية في الوطن العربي)، لندن ٢١ أوت ١٩٩٣، اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، بريطانيا، ديسمبر ١٩٩٦.

١٣. (المرشد العلمي للجمعيات)، دليل صادر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالتضامن الوطني والعائلة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، ١٩٩٧.

١٤. التقرير الجهوي لولايات الوسط حول المؤتمر العاشر للاتحاد العام للعمال الجزائريين، أيام ١٨، ١٩و ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٠.

هـ- المعاجم:

١. المنجد الأبجدي، الطبعة الرابعة، دار المشرق، بيروت، ١٩٦٨.

٢. علي ابن داهية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، تونس/ الجزائر، ١٩٧٩.

و- الجرائد الوطنية:

١. جريدة المساء الصادرة بتاريخ: ١٩٩٢/١٢/٠٢، العدد: ٢٢٢٣.

٢. جريدة الخبر الصادرة بتاريخ: ١١/١٦/ ٢٠٠٢، العدد: ٢١٥٤.

٣. جريدة المنقذ الصادرة بتاريخ: ١٩٨٩/١٠/٠٥، العدد الأول.

ز- الدساتير والنصوص القانونية:

١. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة ١٩٨٩.

٢. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة ١٩٩٦.

٣. قانون رقم: ٨٧- ٠٦ المؤرخ في فبراير ١٩٨٧، المتعلق بانضمام الجزائر للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ج. ر. ج. ج. رقم: ٠٦ لعام ١٩٨٧).

٤. قانون رقم: ٨٨- ٢٨ الصادر بتاريخ ١٩ جويلية ١٩٨٨ المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الملغى بالقانون رقم: ٩٠- ١٤ المؤرخ في ٠٢ جويلية ١٩٩٠ (ج. ر. ج. ج. رقم: ٢٣ لسنة ١٩٩٠).

٥. قانون رقم: ٨٩- ٢٨ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ المتعلق بالاجتماعات والمظاهرات، (ج. ر. ج. ج. رقم: ٠٤ لسنة ١٩٩٠).

٦. قانون رقم: ٩٠- ٠٢ المؤرخ في ٠٦ فيفري ١٩٩٠ المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب (ج. ر. ج. ج. رقم: ٠٦ لسنة ١٩٩٠).

٧. قانون رقم: ٩٠- ٠٣ المؤرخ في فبراير سنة ١٩٩٠ المتعلق بمفتشية العمل (ج. ر. ج. ج. رقم: ٠٦، المؤرخة في ٠٧ فيراير ١٩٩٠).

٨. قانون رقم: ٩٠- ١١ المؤرخ في ٢١ أفريل سنة ١٩٩١ المتعلق بعلاقات العمل.

٩. قانون رقم: ٩٠- ١٤ المؤرخ في ٠٢ جوان ١٩٩٠ يتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي (ج. ر.ج. ج. رقم: ٢٣ المؤرخة في ٠٦ جويلية ١٩٩٠).

١٠. قانون رقم: ٩٠- ٣١ المؤرخ في ٠٤ ديسمبر ١٩٩٠ المتعلق بالجمعيات (ج. ر. ج. ج. رقم: ٥٣ المؤرخة في ٠٥ ديسمبر ١٩٩٠).

١١. أمـر رقـم: ٩٧- ٠٩ المـؤرخ في ٠٦ مـارس١٩٩٧ المتضـمن القـانون العضـوي المتعلـق بـالأحزاب السياسـية(ج. ر.ج. ج. رقـم: ١٢ المؤرخـة في ٠٦ مارس ١٩٩٧).

١٢. مرسوم رئاسي رقم: ٨٩- ٦٧ الصادر بتاريخ ١٧ ماي ١٩٨٩ الخاص بانضمام الجزائر للعهدين (ج. ر. ج. ج. رقم: ٢٠ لسنة ١٩٨٩).

١٣. مرسـوم رئاسـي رقـم: ٩٠- ٣٥٩ المؤرخ في ١٠ نـوفمبر ١٩٩٠، المتعلـق بتحديد اختصاصات وزيـر الخارجيـة، (ج.ر.ج.ج. رقـم: ٥٠ الصـادرة في ٢١ نوفمبر ١٩٩٠).

١٤. مرسوم رئاسي رقم: ٩٢- ٤٤ المؤرخ في 09 فيفري ١٩٩٢، المتضمن إعلان حالة الطوارئ، (ج.ر.ج.ج. رقم: ٠٨ لسنة ١٩٩٢).

١٥. مرسـوم رئاسـي رقـم: ٠١- ٧١ المـؤرخ في ٢٥مـارس٢٠٠١ المتضـمن إحداث اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسـان وحمايتهـا (ج. ر. ج. ج. رقم: ١٨ لسنة ٢٠٠١).

١٦. مرسـوم رئاسـي رقـم: ٠٢- ٢٩٨ المـؤرخ في ٢٣سـبتمبر٢٠٠٢، المتعلـق بالمنـدوبيات الجهويـة للجنـة الوطنيـة الاستشـارية لترقيـة حقـوق الإنسـان وحمايتها (ج. ر. ج. ج. رقم: ٦٣ لسنة ٢٠٠٢).

١٧. مرسـوم رئاسـي رقـم: ٠٢- ٤٧ المـؤرخ في ١٦ جـانفي٢٠٠٢، المتضـمن الموافقـة علـى النظـام الـداخلي للجنـة الوطنيـة الإستشـارية لترقيـة حقـوق الإنسان وحمايتها.

١٨. مرسـوم تنفيـذي رقـم: ٩٠- ٢٠٩ الصـادر في ١٤جويليـه ١٩٩٠ المتعلـق بتنظيم المفتشية العامة للعمل.

١٩. مرسوم تنفيذي رقم: ٩١- ٤٤ الصادر في ١٦فيفري١٩٩١ المتضمن النظام الخاص المطبق على مفتشي العمل.

٢٠. مرسوم تنفيذي رقم: ٩٣- ١٥٦ المؤرخ في ٠٧ جويلية ١٩٩٣ المتعلق بمنح الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي امتياز حق الانتفاع بممتلكات تابعة للأملاك الوطنية (ج. ر. ج. ج. رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٣).

٢١. مرسوم تنفيذي رقم: ٩٤- ٩٩ المؤرخ في ٠٤ماي١٩٩٤، الذي يحدد كيفيات تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ج. ر. ج. ج. رقم: ٢٩ لسنة ١٩٩٤).

٢٢. قرار وزاري مؤرخ في ٢١نوفمبر١٩٩٢ والقاضي بتوقيف نشاطات الرابطة الإسلامية و غلق مقراتها، (ج. ر.ج. ج. رقم: ٨٨ لسنة ١٩٩٢).

٢٣. قرار وزاري مؤرخ في ١٥ماي ١٩٩٣ والقاضي بتوقيف نشاطات الرابطة الإسلامية و غلق مقراتها، (ج.ر. ج.ج. رقم: ٣٢ لسنة ١٩٩٣).

٢٤. منشور وزاري رقم: ١٥٢ المؤرخ في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ المحدد لكيفيات تطبيق أحكام القانون رقم: ٩٠- ١٤ المتعلقة بالتنظيمات النقابية ذات الطابع البلدي أو المشترك بين عدة بلديات أو ذات الطابع الولائي.

٢٥. منشور وزاري رقم:٠٠٧ المؤرخ في ٠٣ جوان ١٩٩١ المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم:٩٠- ١٤ الصادر بتاريخ ٠٢ جوان ١٩٩٠الخاصة بكيفيات ممارسة الحق النقابي داخل الهيئة المستخدمة.

**ح- مواقع الأنترنيت:**

١. (أزمة حقوق الإنسان في الجزائر)، موقع الأنترنيت:

algeria.htm
http://www.hrw/org/arabic/1999/roports/

٢. (أهم المفاهيم السياسية)، موقع الأنترنيت:

http://www. Rainborwnet.com.eg/koli/20 masry/politice.htm.

٣. أيوب عثمان، (حرية الفكر والرأي والتعبير)، موقع الأنترنيت:

http://www.sis.gov.ps/ roya/14/ page3.html

٤. بوجمعة غشير، (الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر - ممارسة الحق النقابي، ٢٧ جوان ١٩٩٩، موقع الأنترنيت:

http:// www.arabifa. org/domino/ rabifa _ aifa.nsf.

٥. (تطبيقات قضائية)، موقع الأنترنيت:

http:// w w w. Harcap.Org/a-reports 25/ app.

**II - باللّغة الأجنبية:**

***A-livres:***

. ١Ahmed Lakhdar Amrani, Modalité d'exercice du droit syndical, guide pratique de législation et de réglementation du travail, livret n° 05, Alger.

. ٢_____, Prévention des conflits collectifs de travail et exercice du droit de grève, guide pratique de législation et de réglementation du travail, livret n°: 07, Alger.

. ٣_____, l'inspection du travail, guide pratique de législation et de réglementation du travail, livret n°09,Alger.

. ٤Alain gandolfi, Institutions internationales, collection droit des sciences économiques, 2ème édition, éditions Masson, Paris- New York- Barcelone- Milan- Mexico- Sao Paolo, 1998.
. ٥A.Martin , legislation du travail(mèmento),Nathan Technique,Paris,1996.
. ٦A.Martin et F.Beaubois, Legislation du travail(BEP),NathanTechnique,Paris,1988.
. ٧Amar Benamrouche, le nouveau droit du travail en Algérie, éditions Hiwarcom, Alger, 1994.
. ٨André de laubadère et Jean-claude Venezia, Traité de droit administratif, T.03., 6ème édition, L.G.D.j.,1997.
. ٩Béatrice thomas – Tual, Statut des militaires, J.C. Adm, Fasc., 195, n° 112, 1996.
. ١٠Boualem Bourouba, les syndicalistes algériens (leur combat de l'éveil à la libération 1936-1962),Co-édition Dahleb/ENAG, Algérie,2001.
. ١١Charles chaumont, les organisations internationales, Fasc. II, les cours de droit.
. ١٢Claude Albert Colliard, libertés publiques, 4ème édition, éditions Dalloz, Paris , 1972.
. ١٣Durand et Vétu, traité de droit du travail, T. 03, éditions Dalloz, Paris.

. ١٤Georges Borenfreund, Propos sur la représentativité syndicale, droit social, 1988.
. ١٥Gérard cohen-Jonathan, La protection internationale des droits de l'homme dans le cadre des organisations universelles, la documentation française n°3.06, Avril 1990.
. ١٦G.Lavan, Dictionnaire économique et social, les éditions ouvrières, Paris, 1978.
. ١٧Gilles Lebreton, Libértés publiques et droits de l'homme, 4éme édition, éditions Dalloz, Paris, 1999.
. ١٨Hyam, M.Roue, Libertés publiques M.A.J.D, 1ère édition, 1992. Jean Nègre, Précis de législation et du travail et d'instruction civique, Publications ROY,Paris,1960.
. ١٩Jacques Ghestin, droit du travail, éditions Sirey, Paris, 1971.
. ٢٠Jean Marie Auby et Robert Ducos- Ader, Droit public, T. 01, 8éme édition, Edition Sirey, 1981.
. ٢١_____, Traité de contentieux administratif, 2ème édition, T. 01, L.G.D.J., 1979.
. ٢٢Jean-paul Antona, le syndicat dans l'entreprise, collection Dalloz,Paris, 1989.

. ٢٣Jean Pélissier et d'autres, Droit du travail, 20ème édition, éditions Dalloz/ Delta, 2001.
. ٢٤Jean Roche, libertés publiques, 5ème édition, éditions Dalloz,Paris, 1978.
. ٢٥Jean Savatier, Les activités politiques dans l'entreprise, Droit social, 1977.
. ٢٦JeanVatin et Cl. Trémeau, Droit du travail et droit social, éditions Foucher, Paris.
. ٢٧L. Favoreu, droit des libertés fondamentales, 1ère édition, éditions Dalloz, Paris, 2000.
. ٢٨Marcel Piquemal et Jean Chappez, La liberté syndicale dans la fonction publique, Annuaire Français des droits de l'homme, 1974.
. ٢٩Michel Despax, La gestion du personnel (Aspects juridiques des relations sociales dans l'entreprise), éditions C.U.J.A.C, Paris ,1963.
. ٣٠Mohamed Bedjaoui, Droit international (Bilan et perspectives), T.02, éditions A.Pédove, paris.
. ٣١Paul Bernard, Notion d'ordre public en droit administratif, L.G.D.J, Paris, 1962.
. ٣٢Saadi Noureddine Rabeh, La gestion socialiste des entreprises en Algérie O.P.U, Alger, 1985.
. ٣٣Tayeb Belloula, Droit du travail, Editions Dahleb,Alger, 1994.

**B-Articles et Etudes:**

. ١Conflits collectifs du travail, Travail, T.01, éditions Dalloz, Avril 1993.

٢. Conventions et accords collectifs de travail (régime juridique: conclusion (application,sanctions),Travail,T. 01,éditions Dalloz ,Août 1988.

3. Hamid Boukrif, La cour africaine des droits de l'homme et des peuples: un organe judiciaire au service des droits de l'homme et des peuples en Afrique, African journal of international and comparative Law, Mars 1998, T.10 ,n° 01.

4. Jean Bernard Marie ,La pratique de la commission des droits de l'homme de l' O.N.U. en matière de violations des droits de l'homme, Revue Belge de Droit International, Vol. XV,1980-I.

. ٥Mustroy Mubiala, Contribution à l'étude comparative des mécanismes régionaux africains, américains et européens de protections des droits de l'homme, African Journal of Law, V. 09, Mars 1997.

. ٦Onger Osterdahl, The juridictions ratione materiae of the African court of human and peoples rights: a-comparative critique, revue de la commission Africaine des droits de l'homme et des peuples, T.07, V. 07, n° 02, 1998.

. ٧Organisation internationale du travail (institution),Travail, T. III,éditions Dalloz, 1988.
. ٨Organisation internationale du travail (Normes et conventions), Travail, T.III, éditions Dalloz, 1988
. ٩Syndicats professionnels (Constitution et fonctionnement), Travail, T.III, éditions Dalloz, 1977.
. ١٠Syndicats professionnels (Droit syndical dans l'entreprise),Travail, T. III, éditions Dalloz, 1990.
. ١١Syndicats professionnels (fonctionnement), Social, Fasc., 590-B, éditions Techniques –Juris classeurs, 1990.
١٢. Syndicats professionnels, (Prérogatives et action), Travail, T. IV, éditions Dalloz ,1990.
١٣. Syndicats professionnels, (Représentativité), Social,fasc. 590 –B., éditions Techniques-Juris - classeurs, 1990.
١٤. Syndicats professionnels, Social, fasc. 590-A, éditions Techniques. Juris-classeurs, 1990.
. ١٥Syndicats professionnels (Unions), Travail, T.IV, éditions Dalloz, 1977.
. ١٦W.Laggoune, La conception du contrôle de la constitutionnalité en Algérie ;
Idara,Vol.06,n°02,Alger.
C-Sources documentaires:

1. B.I.T, La liberté syndicale dans la fonction publique, Conférence Technique sur la fonction publique, Rapp.01,Genève, 1975.
2. . Débat sur le droit syndical (Dossier de base), 18 Octobre 1989, Alger.
3. . Rapport alternatif au deuxième rapport périodique de l'Algérie au comité des droits de l'homme de l'ONU, Quatrième partie: (les atteintes aux droits garantis par l'article 21 du DIDC.P.P.)

. ٤ O.N.U ,Question des droits syndicaux, commission des droits de l'homme, rapports sur la 48ème session du 27/01 au 06/03 1992, Conseil Economique et Social, documents officiels, al. 12, New York, 1992

5. Journal El Watan, du lundi 02 décembre 2002.

. ٦Journal L'authentique du 13 Mars 2002.

. ٧Journal L'authentique du 12 Juin 200٢.

. ٨Journal Le quotidien d'Oran du 27Février2002.

**D-Textes législatifs:**

. ١Droit du travail (Recueil de textes législatifs et réglementaires), institut national du travail, 1997.

E-Sites Internet:

1.(Algérie, mission d'information sur les libertés syndicales), Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, Rapp. 349, Décembre 2002.
Site internet: http://www.Algéria_watch. De/mrv/FIDH_libertés, syndicales. pdf.

2. Algérie: rapports aux organes de surveillance, Comité des Droits Economiques Sociaux et Culturels, Novembre 2001.
Site Internet: http://unhchr.ch/tbs/doc.nsf/317 ab54d16e6a ac 1256 bdd0026bd27
3. (Algérie: une population précarisée), rapport alternatif, F.I.D.H., 15 Novembre 2001.
Site Internet: http://www.idh-France.org/doa_hommelibre 3.cfm ? idhomme =94 &idfere=69.
4. (Actualité de l'anarcho-syndicalisme, Algérie: Luttes sociales (Sept. 1999). ,05/12/2001.
Site Internet: http://www.cut-ait.info/spip_redirect.php3 ? id. article =376.
**6.** Amar benamrouche,(Grèves et conflits politiques en Algérie) ,Editions Kharthala/ Institut Maghreb-Europe, Paris, 2000.in: Le Matin du 14.03.2001.
Site Internet:
http://www.pcf.fr./w2 ?:dooc=3105&idoos=155..
6. (Comité de la liberté syndicale), Organisation internationale du travail.
Site Internet: http://www:lo.org/ public/ frensh/ standars/ norm/ enforced/ foa/ fa.htm. 13K.8fev2003.
7. (En Algérie, les violations des droits humains ont pris un caractère institutionnalisé).
Site Internet:
http://www.oulala.net/portail/imprimer.php3 ?id_article=160.

8. Hassane zerrouky, (Algérie.Les conflits sociaux, les préavis de grèves se multiplient), L'humanité du 09/02/2002
Site Internet: http://www.humanité.
presse.fr/journal/2002-02-09- 28562
9. Kaddour chouicha,(Pendants les massacres, les affaires continuent).
Site Internet:
http://www.infosuds.free.fo/20/Syndic.htm.
10. (La classe ouvrière et la jeunesse algérienne manquent actuellement d'un authentique partie ouvrier la politique de l'UGTA).
Site Internet: http://www.socialisme.
free.fr/cps6_algérie.htm.
11. (Le syndicalisme Algérien toujours sous contrôle).
Site Internet:
http://www.ocvidh.org/articles.php ?pg=art 18.
12. (Les travailleurs algériens en lutte contre coalition bourgeoise au pouvoir, le FMI et le fascisme islamiste), PADS, Algérie, Mars 2001.
Site Internet: http://www. Internationnalist.org/algérie présidentielles0404b.html
13.(Liberté de réunion pacifique et liberté d'association)
Site Internet: http:// w w w. humain rignts.Coe. Int/intro/fre/Générale/assemble. Htm.
14. (Liberté d'opinion et liberté syndicale)

Site internet: http://www.cohordo.com/convention/titre 2.htm
15. M[ed]. Elbachir Benageouche, (l'activité syndicale en Algérie face à la loi du 06 juin 1990.)
*Site Internet: http://www.elwatan.com/journal/html/2003/12/04/cad_idées_débat.htm.*
*16. Rosa Mansouri, (Les libertés syndicales sont menacées).*
*Site Internet: http:// www.lematin-dz.com/quotidien/lire php ? ida c 19336 &taj=1& refresh =1.*